

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

بالتعاون مع :

مخبر البحوث والدراسات حول حقوق الإنسان

فرقة البحث التكويني:

حوكمة الحقوق الاجتماعية والثقافية: المكاسب والرهانات

دعوة لتأليف كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:

## النظام القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر - التحديات والرهانات -



رئيسة مشروع الكتاب الجماعي: د/ عو ابد شهرزاد

د/ عو ابد شهرزاد

د/ داهل وافية

رئيس اللجنة العلمية:

د/ زروق نوال

نائب رئيس اللجنة العلمية: د/ سعيدة لعموري

أعضاء اللجنة العلمية للكتاب الجماعي:

أ.د. خرشى إلهام	أ.د. سامية خواترة	أ.د. خلاف وردة	أ.د. ثوابتي ريمة إيمان سرور
أ.د. باطلي غنية	أ.د. بلعيساوي محمد الطاهر	أ.د. زايدي أمال	أ.د. عماروش سميرة
أ.د. صفو نرجس	أ.د. غبولي منى	أ.د. كسال عبد الوهاب	د. سقني فاكية
د. بن دعاس سهام	د. بن سيدهم حورية	د. حورية واسع	د. برارمة صبرينة
د. نوال زروق	د. قرماش كاتية	د. كوسة جميلة	د. بيزات صونيا
د. حمود صبرينة	د. خرמוש اسمهان	د. ملعب مريم	د. صلاب سيد علي
د. قنوفي وسيلة	د. ظريف قدور	د. مهني وردة	د. سميرة لرقط
د. لرقط سميرة	د. قرقور نبيل	د. سقني فاكية	د. داهل وافية
د. لعقابي سميحة	د. سعيدة لعموري	د. غربي نجاح	د. ناصري مريم
د. قلو ليليا	د. شاكري سمية	د. بلهامل عبد الفتاح	د. أمينة كوسام
د. معمري نصر الدين	د. مشري سلمي	د. مخلوفي أمينة	د. قريدي سامي
د. مخنفر محمد	د. كسكاس أسماء	د. ريمان حسينة	د. جبابلة عمار



يعد العقار الفلاحي باعتباره وعاء عقاري ثروة دائمة ويحتل مكانة استراتيجية هامة لتسريع وتيرة التنمية والدفع بعجلة الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي، الأمر الذي دفع الدول ومنها الجزائر إلى الإهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال تسطيرها لعدة استراتيجيات زراعية متنوعة سعيا منها لتحقيق أمنها الغذائي، حيث تعد الجزائر بلدا فلاحيا بامتياز لامتلاكها المؤهلات والقدرات الفلاحية كالماء والتنوع المناخي والأراضي التي تمثل مساحتها 47,47 مليون هكتار مخصصة للفلاحة، منها 5,7 مليون هكتار أراضي خاصة، و2,77 مليون هكتار أراضي تابعة للأمالك الخاصة للدولة، زيادة على الأراضي الوقفية.

وقد حاولت الجزائر منذ الاستقلال النهوض بهذا القطاع الحساس من خلال ترسانة من القوانين بداية من القانون رقم 83-18 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية ووصولاً إلى القانون رقم 10-03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة، ومرد ذلك إلى أن التعامل في العقار الفلاحي بداية من هذه المرحلة شهد العديد من التحولات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفت الجزائر، والتي أثرت على السياسة العقارية الفلاحية مما نتج عنها كم هائل من النصوص القانونية في مجال تنظيم العقار الفلاحي.

هذا وبالإضافة إلى ما سجلناه مؤخرا من اهتمام خاص من طرف رئيس الجمهورية بملف العقار الفلاحي من خلال عدة قرارات تنصب أهمها على ضرورة إيلاء الأهمية للإحصاء العام في قطاع الفلاحة كونه آلية أساسية لمعرفة القدرات الوطنية وتحديد الاحتياجات لاتخاذ القرارات الصحيحة المسندة على المعطيات العلمية الدقيقة.

وعلى الرغم من وجود ترسانة من النصوص القانونية التي تحكم القطاع الفلاحي، غير أن تنظيم وتسيير العقار الفلاحي في الجزائر أفرز مجموعة من الإشكالات وفوضى في استغلاله، إلى جانب وجود تناقض وتطبيق غير سليم للنصوص القانونية المنظمة له، مما نتج عنه وجود تصرفات فوضوية ومضاربات غير شرعية وتقليص لمساحات أراضي فلاحية بالبناء فوق أحودها مع استغلال غير عقلاني لهذه الأراضي، الأمر الذي كان سببا في التأثير على مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة، ومع كل هذه الأسباب تسعى الدولة جاهدة إلى ترشيد استغلال العقار الفلاحي وتسييره بصورة فعالة بما يضمن التحكم في القطاع الفلاحي بشكل جيد وفعال و التوجه إلى رقمنة هذا القطاع وتوفير بيئة محفزة لتبني التقنيات الحديثة لتحقيق الاستدامة و تطوير وزيادة الاستثمار

## إشكالية الكتاب الجماعي:

من خلال هذا الكتاب سنعمد إلى ملامسة أهم الإشكالات التي يطرحها هذا الموضوع، وذلك بالإجابة على الإشكال الرئيسي الآتي: مدى كفاية النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للعقار الفلاحي في ترشيد كيفيات استغلال وتسيير العقار الفلاحي في الجزائر؟

## أهداف الكتاب الجماعي:

يهدف الكتاب الجماعي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تسليط الضوء على موضوع جد حساس يمس الإقتصاد الوطني وهو العقار الفلاحي باعتباره وعاء عقاري يساهم في تسريع وتيرة التنمية والدفع بعجلة الاستثمار.
- عرض أهم التطورات التي عرفت عملية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- توضيح مسألة تنظيم العقار الفلاحي من خلال تناول طريقة تنظيمه وتسييره.
- عرض أهم الأساليب التي اعتمدها المشرع الجزائري في عملية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة ومدى تأثيرها بالتوجهات الإقتصادية والسياسية للدولة.



- التطرق إلى خصوصية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة عن طريق عقد الامتياز.
- إبراز أوجه الحماية المقررة للعقار الفلاحي والآليات المتبعة في ذلك.
- إبراز الجهود المبذولة من قبل الدولة من خلال البرامج والسياسات المتبعة من أجل رقمنة القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي من خلال المؤسسات الناشئة والمقاولاتية الخضراء.

### مجاور الكتاب الجماعي:

#### المحور الأول: الإطار المفاهيمي، التشريعي، التنظيمي للعقار الفلاحي

- مفهوم العقار، العقار الفلاحي...
- التصنيف القانوني والتقني للعقار الفلاحي.....
- واقع العقار الفلاحي في الجزائر.....

#### المحور الثاني: آليات تسيير العقار الفلاحي في الجزائر

- عقد الشراكة.....
- عقد الإمتياز.....

#### المحور الثالث: حماية العقار الفلاحي في الجزائر

- إلزامية استغلال العقار الفلاحي.....
- الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي الفلاحية وعدم تغيير وجهته الفلاحية....
- الحماية المدنية للعقار الفلاحي.....

#### المحور الرابع: المنازعات المتعلقة بالعقار الفلاحي

- المنازعات المتعلقة بعقد الامتياز.....
- المنازعات المتعلقة بعقد الشراكة.....
- منازعات رخصة البناء المتعلقة بالعقار الفلاحي.....
- المسؤولية الجزائية المترتبة عن الجرائم الواقعة على العقار الفلاحي.....

#### المحور الخامس: التوجه نحو رقمنة العقار الفلاحي

- الأنشطة الرقمية للقطاع الفلاحي، واستحداث منصات وتطبيقات رقمية.....
- دور الرقمنة في تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.....
- الجهود الجزائرية في ظل التحول الرقمي لعصرنة القطاع الفلاحي.....
- العقار الفلاحي ورقمته لتحقيق الأمن الغذائي كأولوية في استراتيجية الدولة الجزائرية.....

### شروط المشاركة:

- أن تتسم المشاركة بالجدية وألا يكون قد سبق نشرها أو المشاركة بها في أي تظاهرة علمية أو أي نشاط علمي من أي نوع.
- أن يكون موضوع المشاركة ضمن مجاور الكتاب.
- ألا تتعدى صفحات المشاركة 20 صفحة ولا تقل عن 12 صفحة.
- أن تكتب المشاركات باللغة العربية بخط Sekkal Majalla حجم (16 في المتن و12 في الهامش) وباللغة الأجنبية بخط Times New Roman ( حجم 12 في المتن و10 في الهامش). وتكتب الهوامش في آخر كل صفحة.

### مواعيد مهمة:

- آخر أجل لاستقبال المشاركات : 2025/03/30

- تاريخ الرد على المشاركات : 2025/04/30

ترسل المشاركات الى : foncier.agricol@gmail.com